إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الأعراض السياسية لـ "لعنة الموارد" على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي

د. **توفيق حكيمي**، أستاذ محاضر، جامعة عنابة
toufik_h3@yahoo.com
أ. **فاطمة الزهراء حشاني**، أستاذة مساعدة، جامعة عنابة، باحثة بجامعة باتنة 1
fatma_zahra_hachani@yahoo.com

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة تأثير الوفرة المالية التي تعيشها الدول الغنية بالموارد على الواقع السياسي فيها، وتناقش بشكل أكثر تحديدا العلاقة الكامنة بين زيادة مداخيل عدد من الدول العربية والإفريقية من تصدير النفط والغاز و افتقادها للممارسات الديمقراطية، وبناءا على ما توفره أدبيات الاقتصاد السياسي، فامتلاك البلد لثروات طبيعية كبيرة يعيق فرص التحول الديمقراطي فيه كما يحاج بذلك أنصار مقاربة "لعنة الموارد" ، ومن ثم تسعى هذه الورقة إلى معالجة التساؤل التالي: ما مقدار القيمة التفسيرية التي توفرها مقاربة "لعنة الموارد" لغياب الديمقراطية في الدول العربية والإفريقية ؟ وتفترض هذه الدراسة بأن هذا النوع من الثروة الذي لم يولد من خلال العمليات الإنتاجية يمنح النخب الحاكمة خيارات إضافية لتعزيز موقعها على رأس هرم السلطة، فهو يمكنها من شراء الولاء و تعطيل التحولات الاجتماعية الضرورية للديمقراطية، ومن ثم احتواء الضغوط الهادفة للإصلاح والتغيير، وهي العناصر المحورية التي تسعى هذه الدراسة لاختبارها على ضوء جملة من المعطيات المتعلقة بعدد من الدول العربية والإفريقية حاليا.

الكلمات المفتاحية: الدول الريعية، لعنة الموارد، التحول الديمقراطي.

Abstract:

This paper reviews the impact of the financial abundance in Arab and African rich countries on its political realities, and discusses more specifically the underlying relationship between the increase in incomes from exporting oil & gas and the lack of democratic practices within these countries. The supporters of the "resource curse" approach argues that the wealth created by the export of natural resources impedes democratic transition, because this kind of wealth that was not created through production processes of the national economy gives the ruling elites extra options to enhance their position at the top of the pyramid of power. So, the main question of this paper is: How much explanatory value provided by the "resource curse" approach to the lack of democracy in the Arab and African countries?

Keywords: Rentier States, resource curse, democratic transition.

مقدمة:

تزخر أدبيات الاقتصاد السياسي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بالبحث في العلاقة القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما وحال التنمية الاقتصادية فيه، وهي الدراسات التي ازدهرت أساسا خلال سبعينيات القرن الماضي، وقد واكبت حينها جهود بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا للخروج من حالة التخلف التي كانت تعيشها. غير أن هناك قلة من الدراسات التي اهتمت بمحاولة فهم الصلة القائمة بين امتلاك بلد ما لموارد طبيعية وفيرة وطبيعة نظامه السياسي رغم الشواهد العديدة التي تؤكد هذه العلاقة، وقد كان لإفرازات "الموجة الثالثة" من التحول الديمقراطي بالغ الأثر في لفت انتباه الباحثين إلى وفرة الموارد الطبيعية كعامل مهم لتفسير التحاق دول دون أخرى بنادي الدول الديمقراطية، وعكفت الدراسات منذ ذلك الوقت على كشف المتغيرات الكامنة وراء طبيعة التأثير الذي تمارسه وفرة الموارد-الاعتماد على عائدات الموارد بشكل أكثر تحديدا- على فرص الانتقال الديمقراطي.

ويثير القاء نظرة سريعة على خارطة الدول الديمقراطية في العالم ملاحظة ملفتة للانتباه، قوامها تخلف العالم العربي عن ركب الدول الديمقراطية، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات الغربية ربطت هذا "الاستثناء العربي" بالإسلام والقيم الثقافية للمجتمعات العربية، إلا أن هذا الاستنتاج البسيط بقي غير قادر على تفسير التباين في مستوى الديمقراطية –أو الاستبداد- بين البلدان العربية نفسها أو بينها وبين الدول الإسلامية الأخرى التي يعتبر الإسلام متغيرا مهما فيها، كما أن هذا الافتراض أدحضته دراسات أخرى أكثر عمقا أكدت على الصلة القوية بين الاعتماد على الريع وغياب الممارسات الديمقراطية في العالم العربي، كدراسة ريكي لام و ليونارد وانتشيكون Ricky Lam & Leonard Wantchekon (2002) ودراستي مايكل روس Michael L. Ross (2001، 2008).

وتقدم هذه الأدبيات حججا قوية لتأكيد تلك العلاقة يمكن تلخيص محتواها في فكرة بسيطة: يؤدي تكدس الثروة الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية (أو أي مصدر آخر للريع كالمساعدات الأجنبية أو تأجير القواعد العسكرية أو الموانئ) إلى تعزيز سلطة النخب الاستبدادية الحاكمة وإحباط محاولات التغيير، إذ يمكِّن التحكم في عائدات هذا الريع النخب الحاكمة بشراء ولاء الفئات الفاعلة في المجتمع وتجنب المساءلة من خلال عملية التوزيع، كما يسمح لها بإعاقة التحولات الاجتماعية المطلوبة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، وهو ما يقود في النهاية إلى ترهل النظام السياسي واقتصار وظيفته على تحصيل وتوزيع الريوع في غياب معارضة قوية تهدد استمراريته.

ومع أن جزء من هذا التصور يبدو منطقيا للوهلة الأولى، إلا أن قدرته على تفسير استمرارية الأنظمة التسلطية وحالة الاستعصاء الديمقراطي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية تحتاج إلى تقييم مستحدث، فقوة أية نظرية تقاس بقدرتها على تفسير الوقائع، وبالنظر إلى التحولات العميقة التي تعرفها الساحة السياسية العالمية **تتساءل هذه الدراسة عن أهمية الاستناد إلى متغير الاعتماد على عائدات الموارد الطبيعية في تفسير استمرارية الأنظمة التسلطية في عدد من الدول العربية والإفريقية.**

وبافتراض صحة الادعاءات القائلة بأن **اعتماد أي بلد على عائدات تصدير النفط والغاز يعيق فرص الديمقراطية فيه**، سوف يتم تنظيم هذه الورقة على النحو التالي: يستعرض القسم الأول جانبا مهما من الإستبصارات النظرية التي توفرها أدبيات الاقتصاد السياسي في إطار ما يعرف بـ"لعنة الموارد"، ويتم التركيز بشكل خاص على التحويرات الحديثة التي أدخلت على هذا المفهوم لإضفائه بعدا سياسيا أكبر، ويعرج القسم الثاني على كشف مختلف الآليات التي يعيق من خلالها الريع الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية التحول الديمقراطي في

الدول الغنية بتلك الموارد، بينما يتم تكريس القسم الأخير لعرض جملة من الاستنتاجات حول هذه العلاقة المفترضة، وذلك بالاستناد إلى معطيات واقعية حديثة لحالات مختارة.

1. وفرة الموارد والاستبداد: رصد الأعراض السياسية لـ"لعنة الموارد"

بشكل عام، ظلت العلاقة القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية ومستوى النمو الاقتصادي تستقطب اهتمام الباحثين في العقود الأخيرة، وفي الغالب يتم تناول هذه العلاقة تحت مظلة ما يوصف في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ"لعنة الموارد الطبيعية" Natural Resource curse، اذ يشير هذا المفهوم إلى حقيقة ملفتة للنظر؛ فالدول الغنية بالموارد كالجزائر والعراق ونيجيريا تشهد مستويات نمو ضعيفة، بينما تعود أفضل الاقتصاديات آداءا في العالم إلى الدول الفقيرة من حيث الموارد كحال اليابان وتايوان ودول أوربا الغربية بشكل عام.

وفي هذا الإطار يعد "المرض الهولندي" Dutch Disease أحد أهم النماذج المفسرة للعنة الموارد ونموذجها الأشهر، ويشير هذا المصطلح بمفهومه الاقتصادي البسيط إلى الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في دخل البلاد والتي تكون في الغالب نتيجة لاكتشاف ثروات طبيعية ضخمة، وتفسير ذلك أن تدفق الثروة الناجم عن ارتفاع عائدات تصدير الموارد الطبيعية ينعكس في شكل أعراض غير صحية تصيب باقي القطاعات الإنتاجية للدولة الغنية بالموارد، كنتيجة لارتفاع قيمة العملة المحلية وما يترتب عنها من إضعاف القدرة التنافسية لصادرات البلد من المنتجات الزراعية والصناعية من جهة، وتقلص حافز العمل لدى الأفراد وميلهم لحياة البذخ والكسل من جهة ثانية.(Carlos Bresser-Pereira, p 50) وكما لاحظ الفيلسوف الفرنسي جان بودان *Jean Bodin* (1529-1596): "الرجال الذين يمتلكون أرضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وبالمقابل، يجعل البلد القاحل الرجل معتدلا حتما، ومن ثم حذرا، يقضا، ودؤوبا". (شكوري 2012، ص. أ)

وقد ارتبط هذا التوصيف بحالة هولندا في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، وصاغت مجلة الإيكونوميست البريطانية لأول مرة مصطلح "المرض الهولندي" عام 1977 للإشارة إلى الأعراض السلبية التي مست الاقتصاد والمجتمع الهولنديين جراء استغلال احتياطات الغاز الضخمة المكتشفة حينها في الجزء الهولندي من بحر الشمال، حيث نجم عن ذلك ارتفاع في قيمة العملة المحلية الـ"غيلدر" مما أضعف قدرة صادرات هولندا من المنتجات غير النفطية على المنافسة في السوق العالمية، وزاد من حجم الواردات بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالمنتجات المحلية، (Smith 2014, p 01) وهي الحالة التي عرفتها بريطانيا أيضا خلال سنوات السبعينيات، حيث شكل الارتفاع القياسي في سعر النفط حينها حافزا اقتصاديا مهما للتنقيب عن النفط قبالة سواحل اسكتلندا، حتى تحولت بريطانيا إلى مصدر للنفط بعد أن كانت مستوردا له، فارتفع الجنيه في القيمة، وسقطت البلاد في هوة الركود بسبب ارتفاع الأجور وعدم قدرة الصادرات على المنافسة.

غير أن التأكيد على سلبية العلاقة بين المتغيرين لا تخلوا من الاستثناءات، إذ تعد الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بلدانا غنية من حيث الموارد، ومع ذلك تتمتع هذه البلدان بآداءات اقتصادية جيدة، وعلى هذا الأساس، قام الباحثون بمراجعة الفرضية الأساسية لأطروحة "لعنة الموارد" لتشير إلى تبعية البلد لصادرات الموارد الطبيعية بدلا من وفرة هذه الأخيرة بشكل مطلق، وعلى سبيل المثال لا تتجاوز قيمة الموارد الطبيعية من صادرات الولايات المتحدة حاجز 11 %، بينما تتخطى قيمتها في الجزائر 96 %، وفي العراق 99 %. (ياسر 2014)

وعلى الرغم من أهمية التفسير الاقتصادي الذي توفره نظرية "المرض الهولندي"، إلا أن أسوء ما في هذا المفهوم يحمل بعدا سياسيا، إذ يستخدم الباحثون في السنوات الأخيرة هذه المقاربة لتفسير واقع الاستبداد الذي تعيشه البلدان الغنية بالموارد، حيث ضيق الأفق السياسي وتحكم زمرة معادية للتغيير في المفاصل السياسية والاقتصادية لهذه البلدان، وغالبا ما يتم تناول هذا الواقع تحت مسميات "المرض الهولندي السياسي" Political Dutsh Disease والدولة "الريعية" Rentier State، وشكلت مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا بشكل خاص نماذج مهمة لاختبار التأثير السلبي لوفرة الموارد على إمكانيات الدمقرطة، أبعد من ذلك، يشدد هؤلاء على مجموعة من الآليات اللصيقة بعائدات تصدير الموارد الطبيعية تعمل في مجملها على شل التحولات الاجتماعية الضرورية لتحقيق التغيير وتعزيز سطوة النخب الاستبدادية الحاكمة.

وعلى الرغم من البراهين العديدة التي تؤكد الاعتقاد التقليدي حول الصلة القوية بين ارتفاع معدلات الدخل وتعزيز مكانة الديمقراطية، إلا أن أنصار نظريتي "المرض الهولندي السياسي" و"الدولة الريعية" يشددون على ضرورة النظر في مصدر هذا الدخل، فإذا كان ارتفاع مستوى الدخل راجع إلى حجم تصدير الموارد الطبيعية فسيكون لذلك نتائج عكسية بالنسبة لمسار الديمقراطية في ذلك البلد، وبحسب هؤلاء فان الموارد الطبيعية تحمل خواصا غريبة جدا في عمومها معادية للديمقراطية، وباستعارة شعار مايكل "روس الشهير": "بترول أكبر ديمقراطية أقل".(Ross 2012, p 63) تتناسب الديمقراطية عكسيا مع مستوى توافر الموارد الطبيعية، والحقيقة أن لهذا الافتراض شواهد عديدة تبرره، رغم أنه لا يخلو من الاستثناءات أيضا.

وكانت أعظم الدراسات التي اهتمت باختبار الادعاء القائل بأن وفرة الموارد تعوق الديمقراطية نفعا تلك التي قدمها "مايكل روس" أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا (سنوات 2001، 2009، و2012)، وعالما السياسة والاقتصاد الأمريكيين ريكي لام و ليونارد وانتشيكون Ricky Lam and Leonard Wantchekon (2002)، وقد شكلت منطقة الشرق الأوسط قاسما مشتركا لاختبار الافتراضات الرئيسية لهذه الدراسات، تناول "روس" هذا الواقع من خلال مفهوم " الدولة الريعية"، وهو المفهوم الذي يعود الفضل إلى باحثي الشرق الأوسط في تطويره خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وبشكل خاص جهود الباحث الإيراني "حسين مهداوي"، في حين تناول "لام" و "وانتشيكون" هذا الواقع في إطار نظرية "المرض الهولندي السياسي" والواقع أن كلتا الدراستين تقدمان تفسيرين متطابقين تقريبا.[1]

بالنسبة لـ "مايكل روس"، شكل تخلف دول الشرق الأوسط عن ركوب موجة التحول الديمقراطي محورا رئيسيا لأعماله خلال العقدين الماضيين، وانصبت جهوده أساسا على اختبار ثلاث فرضيات رئيسية لمحاولة تفسير العلاقة القائمة بين تحصيل دول المنطقة لعائدات وفيرة من تصديرها للموارد الطبيعية واستمرار النظم الاستبدادية فيها، تشير الفرضية الأولى إلى استخدام النخب الحاكمة لعائدات تصدير هذه الموارد-من خلال عملية توزيع هذا الريع- لتخفيف الضغوط الاجتماعية من أجل الإصلاح والتغيير، بينما تحيل الثانية استمرار النظم الاستبدادية في دول المنطقة إلى نجاح النخب الحاكمة في توظيف مواردها الطبيعية الوفيرة لبناء جهاز قمعي قوي لصد محاولات التغيير، بينما تقترح الفرضية الثالثة سبب غياب الممارسات الديمقراطية في المنطقة إلى طبيعة الثروة الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية في حد ذاتها، إذ يعتقد أن هذا النوع من الثروة لا يقود إلى خلق التحولات الاجتماعية والثقافية الضرورية لتحقيق الديمقراطية وفق منطق نظرية التحديث، وبالاستناد إلى جملة واسعة من الملاحظات والإحصاءات الدقيقة حول هذه المنطقة، وزيادة على إثبات الادعاء القائل بأن النفط يعيق الديمقراطية إحصائيا، خلصت دراساته إلى تأكيد وجود "الريع" في قلب العلاقة السببية التي تربط النفط

بالاستبداد،(Ross 2001, pp 356-357) دون الاستبعاد الكلي لتأثير العاملين الآخرين.

بالمقابل يعود الفضل إلى الباحثين الأمريكيين "لام" و "وانتشيكون" في صياغة مفهوم "المرض السياسي الهولندي" للإشارة إلى الأعراض السياسية السلبية اللصيقة بالمفهوم التقليدي للمرض الهولندي، وقد استهدف الباحثان، عبر دراستهما لتخلف الدول النفطية في الشرق الأوسط عن ركب الديمقراطية، وضع نموذج ديناميكي لتفسير العلاقة بين اكتشاف الموارد الطبيعية الضخمة والتحول الذي يصاحبه على مستوى النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، وتعزيز السلطة السياسية. وإذا كان استنتاجهما للعلاقة الأولى صب في سياق تأكيد نتائج الدراسات السابقة حول الآثار السلبية لوفرة الموارد على النمو، فقد خلص الباحثان إلى أن وفرة الموارد تفاقم حجم اللامساواة بين النخب الحاكمة وباقي أفراد الشعب كنتيجة للتحكم المباشر للحكومات في عملية توزيع عائدات الريع، وهو ما يوفر لها عائد اكبر من الريع يعزز قوة وسلطة النخب البيروقراطية والسياسية، بمعنى أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة، و هذه النتائج تدل على أن هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط و في بعض بلدان إفريقيا ترجع إلى هيكلة إقتصادياتها بالدرجة الأولى (Lam & Wantchekon 2002, p.17-19).

2. الاعتماد على الموارد وغياب الديمقراطية: فحص آليات التأثير:

بشكل عام، يحاج أكثر المنشغلين بمسائل الاقتصاد السياسي بفحص وجود رابطة قوية بين مستوى التبعية للموارد، كما تعبر عن ذلك حصتها من إجمالي الصادرات، وسيادة النظم السياسية التسلطية في البلدان المعنية. وينسب هؤلاء سبب تعايش النخب الاستبدادية مع شعوبها في الدول الغنية بالموارد إلى التأثير السلبي الذي تلعبه عائدات هذه الموارد، كمتغير مستقل، في المحافظة على تماسك واقع شاذ تتعاظم فيه سطوة النخب الاستبدادية الحاكمة وتتقلص فيه احتمالات الديمقراطية، كمتغير تابع، وهو الواقع الذي يتحقق من خلال عمل ثلاث آليات مهمة، أولاها زيادة إنفاق النخب الحاكمة لشراء الولاء، وثانيتها التقليص من الضرائب لتفادي المساءلة، وآخرها استخدام المال لعرقلة تكوين التحولات الاجتماعية الضرورية لإحداث التحول الديمقراطي.

أ. تأثير الانفاق:

يعد الإنفاق الحكومي إحدى أكثر الآليات استخداما من قبل النخب الحاكمة في الدول الغنية بالموارد لاحتواء ضغوط الإصلاح والديمقراطية، إذ يساهم الارتفاع في إيرادات الحكومة الناجم عن تصدير تلك الموارد في تعزيز قدرة النخب الفاعلة على نيل الولاء الشعبي وشراء ذمم المعارضة،[7] أي أن التوظيف السياسي للمال هو ما يفسر المستويات العالية من الإنفاق الحكومي في الدول الريعية مقارنة بدول أخرى مماثلة من حيث الحجم والقوة ولكنها فقيرة من حيث الموارد، لأن جزء مهم من هذا الإنفاق موجه نحو توليد الدعم السياسي للنخب التسلطية الحاكمة.

لقد خلصت دراسة شهيرة للباحثين الامريكي "آآرون تورنيل" Aaron Tornell والايرلندي "فيليب لين" Philip R. Lane صدرت عام 1999 إلى نتيجة مفادها أن تراكم المال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال لإمكانية هدر الثروة في أنشطة ومشاريع أقل إنتاجية، ومن شأنه أيضا أن يزيد من حجم التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية ويعمق من حالة عدم المساواة في المجتمع، و في نفس الوقت يتسبب في إضعاف مؤسساته السياسية والقانونية، كما خلص الباحثان من دراستهما لحالة ثلاث دول نفطية وهي نيجيريا، فنزويلا،

والمكسيك، الى التأكيد على العلاقة الطردية بين مستوى الايرادات المحصلة من تصدير النفط والغاز ومستوى النفقات الحكومية في الدول الثلاث.(شكوري 2012، ص.ص.27-28)

في الواقع، هناك أدلة قوية تكشف عن مستويات إنفاق غير طبيعية لحكومات الشرق الأوسط المصدرة للنفط، على الرغم من صعوبة التحقق من صحة البيانات الحكومية المعلنة لأن جزء هاما من الإنفاق الحكومي يتم خارج الموازنة العامة للدولة، أي من خلال شركات النفط الوطنية. ففي أذربيجان على سبيل المثال يتم نصف مجموع الإنفاق الحكومي عبر شركة النفط الوطنية "سوكار"، وتصل النسبة الى 40 % في أنغولا، وفي الجزائر يتم اللجوء في الغالب إلى صندوق ضبط الإيرادات لمواكبة الزيادة في الإنفاق الحكومي لتفادي العجز (عاشي 2012).

وعلى الرغم من أن في جميع الحكومات الاستبدادية توظف مواردها المالية للحد من المعارضة، إلا أن وفرة هذه الموارد كنتيجة لتصدير الموارد الطبيعية، جنبا إلى جنب مع انعدام القيود المؤسساتية والقانونية أمام النخب الحاكمة في الدول الاستبدادية تجعل جهود التهدئة لدى هذه الأخيرة أكثر فاعلية، وتتم في الغالب في شكل ضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والعلاج ودعم السلع الاستهلاكية، وهو ما يمثل في نظر الجماهير نوعا من "الهبات" التي تقدمها النخب الحاكمة وليس كحقوق مواطنة بسبب غياب الوعي السياسي لهذه المجتمعات، ويحدث هذا في الغالب بالموازاة مع الإنفاق الواسع على المحسوبية وشبكات المساندة ووسائل الدعاية لإسكات المعارضة (ياسر 2014).

وقد عنى الكثير من الباحثين بدراسة التوظيف السياسي الممنهج لهذه العائدات من خلال آلية الإنفاق، وكمثال عن ذلك، أظهرت دراسة جون انتيليس John Entelis الشهيرة[2] لدور الثروة النفطية في شبه الجزيرة العربية (1976) أساليب استخدام الحكومة السعودية لعائدات ثروتها النفطية في برامج إنفاق ساهمت في خفض الضغوط من اجل الديمقراطية، في حين تكشف دراسة جورج ايتاي George Ayittey (1998) لحالة دول إفريقيا مظاهر استخدام ريع الموارد الطبيعية لشراء ذمم المعارضة السياسية في نيجيريا والنيجر، (Jansen & Wantchekon 2004, p. 824) وفي حالات أخرى اظهر باحثون آخرون كيف يساهم الريع النفطي في منح النظم الاستبدادية قدرة أكبر على التحمل، وهو ما يفسر بالنسبة لهؤلاء ضيق أفق المعارضة ومن ثم لجوئها إلى العنف أو الانقلاب كحل أخير للوصول إلى السلطة كما أظهرت ذلك دراسة "فان دوفال" Nicolas van de Walle (1994) حول حالة الكاميرون، ودراسة "ميريام شابافروز" Miriam Shabafrouz (2010)[3] حول دور النفط في الأزمة الأمنية الجزائرية.

ب. الاستقلالية المالية:

في تفسيرهم للتطور التاريخي للمؤسسات الديمقراطية في فرنسا وبريطانيا، جادل كثير من العلماء ان جزء من ذلك يعود إلى ردة فعل الأفراد تجاه مساعي السلطات القائمة لرفع الضرائب، وفي المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر كان شعار "لا ضرائب بدون تمثيل" شائعا في الفترة ما بين 1763 و1775 للتعبير عن استياء المستعمرين الأوروبيين من الضرائب المفروضة عليهم من قبل البرلمان البريطاني، و أحد مقاصد هذا الشعار هو أننا "ندفع فقط الضرائب التي يصادق عليها ممثلونا في المجالس المنتخبة (البرلمان البريطاني في هذه الحالة) بشكل قانوني"(Ross 2004, p.235) ، ومنذ ذلك الوقت أضحت العلاقة بين دفع الضرائب والمشاركة السياسية أمرا مسلما به، حيث أن فرض الضرائب يولد ميلا لدى دافعيها للاهتمام بالسياسة وبمتابعة الطريقة التي يتم من خلالها صرف أموالهم من قبل الحكومة، ويولد ميلا لمساءلتها من خلال عمليات التصويت.

لقد أشار الكثير من الباحثين المهتمين بالشرق الأوسط إلى هذه الفرضية، وعلى سبيل المثال يورد روس استنتاج "جيل كريستال" Jill Crystal (1990) للصلة القوية بين دفع الضرائب والمشاركة في صنع السياسة في دول المنطقة، ويسوق مثالا مهما حول كيف سمح اكتشاف النفط لحكام الكويت وقطر بالتوقف عن فرض الضرائب على طبقة التجار، وبإعفائهم من دفع الضرائب "تنازل التجار عن حقهم التاريخي القائم على المشاركة في صنع القرارات" (Ross 2004, p.232). وفي المقابل أظهرت دراسة "لوري براند" Laurie A. Brand للحالة الأردنية أن التراجع في حجم المساعدات الخارجية والتحويلات سنوات الثمانينيات قاد إلى زيادة اعتماد الحكومة على الضرائب، كما يعبر عن ذلك ارتفاع نسبة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 % إلى 24 % في الفترة مابين 1987-1992، وقد أدى هذا الارتفاع الذي كان مصحوبا بانخفاض في الإعانات إلى ضغوط أكبر من أجل التمثيل السياسي وإلى أعمال شغب في شهر أفريل من عام 1989، قادت في نهاية المطاف إلى إعادة النظر في قوانين الانتخابات، ومن ثم أفرزت انتخابات نوفمبر 1989 برلمانا أكثر انفتاحا وتمثيلا ونفوذا (Ross 2004, p.233)

وبشكل عام، فإن القول بكون الريع الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية يضع الدولة في موقع أكثر حيادا وأقل عرضة للمساءلة، بفعل عدم حاجتها الى فرض ضرائب، يكاد يكون محط إجماع بين المهتمين بهذا الشأن، وبالنسبة لكثير من هؤلاء يمثل هذا مبررا قويا لتفسير عدم وجود ضغوط من تحت من أجل التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط خصوصا الغنية منها، ويسوق هؤلاء أمثلة عديدة تؤكد صحة هذا الادعاء، فعندما تستمد الحكومات في المنطقة عائدات كافية من بيع النفط أو الموارد الأخرى، فستكون حاجتها الى فرض الضرائب على مواطنيها ضعيفة أو غير موجودة إطلاقا، ويجعل هذا بدوره هؤلاء المواطنين اقل اهتماما بالتمثيل أو بمساءلة الحكومة.

إحدى الطرق المهمة لاختبار هذا الادعاء تتم من خلال النظر في مستويات الاعتماد على الضرائب في عدد من دول العالم وعلاقة ذلك بمستوى الممارسات الديمقراطية فيها، في دراسة أخرى لروس، شملت بيانات من 134 دولة في الفترة ما بين 1990 و 2006 أظهرت جميعها مع استثناءات محدودة جدا أن ارتفاع عائدات النفط في بلد ما يميل إلى الحد من اعتمادها على الضرائب، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، أظهرت الدراسة أن الحكومات الغنية بالنفط في الجزائر وعمان والكويت وإيران لا تحصل سوى على 10 % من إيراداتها أو أقل من فرض الضرائب على السلع والخدمات، وبالمقابل تحصل دول أخرى فقيرة من حيث الموارد كالأردن ولبنان وتونس على نحو 25 % من إيراداتها من الضرائب،(Ross 2009, p. 21) والواقع أن هذه الدول الثلاث تعد الأفضل نسبيا من حيث الممارسات الديمقراطية في المنطقة.

ت. تأثير/ المجتمع المدني:

تعد المؤسسات الاجتماعية المستقلة محركا أساسيا للديمقراطية وشرطا لها، إذ تنشأ الحكومات الديمقراطية أساسا من خلال جهود المؤسسات الاجتماعية التي تكون مستقلة عن الدولة، وقد كانت هذه الفكرة معروفة منذ زمن طويل، وأشار إليها باحثون بارزون أمثال "سيمور ليبست" Seymour M. Lipset (1959) و"كارل دويتش" Karl W. Deutsch (1961) و"مور بارينغتون" Barrington Moore (1966)، وبالنسبة لهؤلاء، يتم الانتقال الى الديمقراطية عندما يحدث في المجتمع تحول اجتماعي ناتج عن ارتفاع مستوى التعليم والتوسع العمراني وتطور الاتصالات الحديثة والمزيد من التخصص المهني، وينسب مور تطور الديمقراطية في فرنسا وبريطانيا إلى تشكيل

البرجوازية المستقلة، مشددا على دور الطبقات الاقتصادية المستقلة التي تختلف مصالحها في الغالب مع مصالح الحكومة ومن ثم ترغب في تقييد سلطتها (Ross 2009, p 21-23).

وبشكل عام أظهرت العديد من الدراسات أن الريع الناجم عن الموارد الطبيعية يحول دون التحولات الاجتماعية المطلوبة، ومن ثم فهو يعيق عملية التحول الديمقراطي، ويورد هؤلاء أمثلة عديدة من العالم الثالث تكشف عرقلة الدول الغنية بالنفط لعملية تشكيل هذه المجموعات الاجتماعية المستقلة، وباستخدام حجة بوتنام بأن تشكيل رأس المال الاجتماعي (المؤسسات المدنية التي تقع فوق الأسرة وتحت الدولة) يميل إلى تعزيز حكم ديمقراطي أكبر، أثبت الباحثون بعد دراستهم لحالات الجزائر وإيران والعراق ودول الخليج العربي أن الثروة النفطية للحكومات قد أعاق تشكيل رأس المال الاجتماعي، من ثم أعاقت انتقال مجتمعاتها الى الديمقراطية.

فانطلاقا من دورها كحاضنات للديمقراطية، تعد المنظمات المدنية المستقلة هدفا طبيعيا للقادة الاستبداديين بشكل عام، وعندما توفر عائدات النفط ما يكفي من المال للحكومة، سوف تستخدم هذه الأخيرة هذا المال لعرقلة تشكيل الفئات الاجتماعية المستقلة عن الدولة التي يحتمل أن تطالب بحقوق سياسية، وفي كثير من الأحيان يجري حضر هذه المنظمات، غير أن وفرة الموارد تمنح القادة خيارات أخرى أكثر دهاء وتجنبهم سخطا دوليا محتملا، حيث يستخدمون عائدات هذه الموارد لخلق منظمات تمولها الدولة لتهجير تلك المستقلة، وهي إستراتيجية شائعة في بلدان الشرق الأوسط خصوصا النفطية منها، وقد لاحظت "كيرن عزيز تشودري" Kiren Aziz Chaudhry أن الحكومات الغنية بالنفط في هذه المنطقة قد استخدمت إيراداتها لتطوير برامج تم " تصميمها بشكل صريح لعدم تسييس السكان... وفي جميع الحالات، دمرت الحكومات المؤسسات المدنية المستقلة عن قصد، بينما خلقت أخرى تم تصميمها لتسهيل الأهداف السياسية للدولة". (Ross 2009, p 21)

كخلاصة، يمكن القول بأن السياسات المالية للدولة هي ما يقرر نوع النظام فيها، والحكومات الأكثر اعتمادا على عائدات تصدير الموارد الطبيعية لتمويل نفسها وميزانيتها كبيرة، هي أكثر عرضة للاستبداد، واحتمال انتقالها إلى الديمقراطية يبقى ضعيفا، وفي المقابل ينظر إلى الحكومات التي تمول نفسها بشكل أكبر من خلال الضرائب وميزانيتها صغيرة نسبيا هي أكثر عرضة للديمقراطية، ذلك لأن الريع المحصل من عائدات تصدير الموارد الطبيعية يمارس تأثيرا سلبيا على إمكانيات الدمقرطة، فهو يعزز قدرة النخب الحاكمة لإحباط الديمقراطية من خلال تأثير الإنفاق الحكومي، ويقلل من اهتمام الجماهير بالديمقراطية من خلال آلية الضرائب من جهة ثانية، ويضعف قدرة الجماهير على الضغط من أجل الديمقراطية من خلال تأثير الريع على تشكيل الجمعيات.

3. فحص العلاقة بين التبعية للموارد الطبيعية وغياب الديمقراطية في الدول العربية والإفريقية:

في محاولتنا لاختبار الافتراض السابق، وبالنظر إلى حالة "الاستثناء" التي تميز المنطقتين العربية والإفريقية من الممارسات الديمقراطية التي تعرفها بقية مناطق العالم، تعتمد هذه الدراسة على ثمان (08) دول عربية وافريقية كحالات لاختبار هذه الفرضية، وقد تم الاستناد إلى معيارين أساسيين في عملية الاختيار، يتعلق الأول بمستوى تبعية البلد لعائدات تصدير الموارد الطبيعية الوفيرة، ويمكن التمييز هنا بين مجموعتين رئيسيتين، دول غنية بالموارد الطبيعية وتعتمد بشكل كبير على الريع الناجم عن عائدات تصديرها (أكثر من 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي) وتضم هذه المجموعة دول الجزائر والسعودية وقطر وانجولا، ودول فقيرة من حيث الموارد ومن ثم أقل اعتمادا على عائدات تصديرها (أقل من 10 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي) وتضم هذه المجموعة دول المغرب وتونس وكينيا والسنغال.

أما المعيار الثاني، فيتعلق بحصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضم المجموعة الأولى البلدان التي تزيد فيها نسبة عائدات الضرائب عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي في هذه الحالة تونس والمغرب وكينيا والسنغال، في حين تشمل المجموعة الثانية البلدان التي تقل فيها حصة الضرائب عن النسبة السابقة، وتشمل هذه المجموعة كل من الجزائر والسعودية وقطر وانجولا.

ويتمثل المسعى الأول في فحص العلاقة القائمة بين اعتماد البلد على الريع الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية وموقعه في سلم الديمقراطية والحرية، في حين يتمثل المسعى الثاني في إثبات الصلة بين ترتيب البلد حسب المؤشرات المعتمدة للديمقراطية والحرية ونسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن المسعى الثاني يبدو ضعيف الأهمية بالنسبة لأهداف هذه الورقة، لان افتقار أي بلد للموارد الوفيرة يحتم عليه اللجوء إلى تحصيل ضريبي أكبر، إلا أن المقاربة المفحوصة هنا ترسم وصلة مباشرة بين مستوى دفع الضرائب وزيادة الضغوط الداخلية من أجل الرقابة على عمل الحكومة والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

أخيرا، تستند هذه الدراسة في تقييمها لحالة الديمقراطية في الدول السابقة إلى تقارير هيئات عالمية معروفة، وتستند بدورها إلى مجموعة من المؤشرات المركبة لقياس واقع الديمقراطية أو الحرية في مختلف دول العالم، وهي **مؤشر الديمقراطية** (Democracy Index) الذي ترصده وحدة الاستعلامات الاقتصادية (EIU)، و**مؤشر الحقوق والحريات المدنية** (Political rights and civil liberties Index) لمنظمة "بيت الحرية" (Freedom House)، وأخيرا **مؤشر حرية الصحافة** (Press Freedom Index) الذي تعده منظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF) .

جدول يبين حصتي الضرائب والريع الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية وترتيب حالات الدراسة حسب المؤشرات الرئيسية للديمقراطية والحرية.

المؤشرات الاقتصادية والسياسية / حالات الدراسة	حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي 2015 (%) World Bank (2014)	حصة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي (%) World Bank (2014)	ترتيب الدولة حسب المؤشرات الرئيسية للديمقراطية EIU (2016)	ترتيب الدولة حسب مؤشر الحرية Freedom House (2016)	ترتيب الدولة حسب مؤشر حرية الصحافة RSF (2016)
الجزائر	07,7	23,09	118	152	129
أنجولا	5.7	32,7	131	153	123
قطر	2.2	28,22	134	166	117
السعودية	5.3	41,12	160	203	165
تونس	14.9	05,23	57	82	96
السنغال	19.2	04,44	74	74	65
كينيا	18.4	02,86	93	127	95
المغرب	22.3	04.6	107	140	131

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى تقارير الهيئات المشار إليها.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الاعتماد على الريع الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية وحصة الضرائب من الناتج الداخلي الإجمالي، فبالنسبة لدول المجموعة الأولى؛ لا تزيد حصة الضرائب من الناتج الإجمالي عن 07.7 %، في حين بلغت حصة عائدات الموارد الطبيعية حاجز الـ 41.12 %، ويعكس هذا المنحى سعي النظم السياسية الحاكمة في هذه البلدان إلى تجنب إثارة مطالب المساءلة والمشاركة عبر فرض نظم ضريبية لا تعد حتمية لتحقيق التوازنات المالية، وتظهر معطيات الجدول السابق واقعا معاكسا تماما في الدول الأقل اعتمادا على عائدات الريع.

غير أن النتيجة الأكثر أهمية هنا هي التأكيد على الطبيعة التسلطية للدول الريعية، حيث تضع مؤشرات الديمقراطية والحرية المعتمدة هنا كل من الجزائر وانجولا والسعودية وقطر في موقع متخلف مقارنة

بحالات الدراسة الأخرى، وحلت السعودية في أسوء تصنيف من حيث المؤشرات السابقة (ما بين 160 و 203)، وهي في نفس الوقت أكثر هذه الدول اعتمادا على الريع (41.12 %).

وما يعزز الافتراض المحوري لمقاربة "لعنة الموارد" المستحدثة هو التصنيف الأفضل الذي حازته الدول الأخرى الأقل اعتمادا على الريع (ومن ثم الأكثر اعتمادا على الضرائب)، حيث حلت السنغال في الترتيب ما بين 65 و 74 حسب مؤشرات الديمقراطية والحرية المعتمدة، وجاءت تونس في الترتيب ما بين 57 و96، ومع أن حالة المغرب لا تنسجم مع هذا التصور الأخير، إلا أنها لا تمس بالفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى تركيز المقاربة المفحوصة على الآثار السلبية التي يحملها الريع على الممارسات الديمقراطية أو احتمالات التحول الديمقراطي، ومن ثم فهي لا تهتم بتفسير العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والديمقراطية.

وباستحضار القرائن السابقة يمكن تأكيد الأهمية البالغة لافتراضات المقاربات السياسية للعنة الموارد في تفسير استعصاء الديمقراطية في الدول الغنية بالموارد، ومع أنه من الخطأ نسب هذا الواقع الى الآثار المترتبة عن ثروات النفط والغاز وصرف النظر عن العوامل السياسية والثقافية والتاريخية التي تعد بدورها متغيرات تفسيرية مهمة، تبرز مع ذلك وبشكل أوضح مسؤولية النفط على حالة الركود التي تميز المشهد السياسي في البلدان السابقة، حيث طغت الجهود الآيلة إلى تبديد احتمالات التغيير على استراتيجيات الحكومات المختلفة، ونجحت هذه الأخيرة من خلال آلية إعادة توزيع الريع في امتصاص الضغط الداخلي وضمان عمر أطول للنظام عبر تعطيل العملية الديمقراطية الحقيقية في البلد.

ورغم تأكيد تلك الافتراضات، يصعب الجزم بواقع مغاير تماما من حيث الممارسات الديمقراطية في هذه الدول في حال اندثار مواردها من النفط والغاز، لكن النخب الفاعلة تفقد في هذه الحالة قدرتها على المناورة وتتضاءل احتمالات بقائها بالموازاة مع تنامي فرص التغيير، وعلى سبيل المثال يؤكد مسار العملية الديمقراطية في الجزائر هذا الافتراض، فالتحول الأهم في هذه المسار (التخلي عن نهج الحزب الواحد وإقرار التعددية عام 1989) جاء في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مرت بها الجزائر كنتيجة للأزمة البترولية التي عصفت بها عام 1986.

خاتمة:

يعد مفهوم "لعنة الموارد" أحد أهم المفاهيم المفسرة للعلاقة العكسية بين امتلاك الموارد الطبيعية ومستوى النمو الاقتصادي، وغالبا ما انصرفت استخدامات هذا المفهوم للإشارة إلى المظاهر الاقتصادية والتنموية السلبية اللصيقة بالدول الغنية بالموارد، وبالنظر الى الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة، عكف الباحثون في السنوات الأخيرة على دراسة الآثار المترتبة عن امتلاك الموارد الطبيعية الوفيرة على شكل النظام وطبيعة الممارسات السياسية، وقد شكلت الملاحظات المتكررة حول التزاوج الغريب بين وفرة الموارد والاستبداد دافعا قويا لهؤلاء الباحثين لمحاولة استخلاص الآليات المسؤولة عن العلاقة السببية الكامنة بين هذين المتغيرين.

وتعتبر منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا بشكل خاص مناخا مثاليا لاختبار تأثير تلك الآليات، إذ تمثل هاتين المنطقتين من العالم خزانا استثنائيا للثروة، وتعد في الوقت ذاته موطنا لأعتى الأنظمة الاستبدادية في العالم، وتكفي الملاحظة البسيطة للمنطقة لربط الصلة بين الواقع السياسي والثروة النفطية في "موطن الثراء والاستبداد"، وتشكل هذه الثنائية محورا رئيسيا للمقاربات المتصلة بمفهوم "لعنة الموارد"، فالعائدات الضخمة الناجمة عن

تصدير النفط والغاز مسؤولة بشكل مباشر على تعزيز سلطة النخب الحاكمة، وكنتيجة لتحكم هذه الأخيرة في عملية إعادة التوزيع، تتضاعف قدرتها على شراء الدعم ومقاومة مطالب الإصلاح والتغيير، وبعبارات مختصرة، تمثل عائدات النفط والغاز مصدرا رئيسيا لتغذية الاستبداد.

وتشدد هذه الورقة على أهمية ادعاءات أنصار مقاربة "لعنة الموارد" . فالآليات الثلاثة السابقة (تأثيرات الإنفاق والضرائب والمجتمع المدني) توفر قيمة تفسيرية عالية للواقع السياسي في البلدان الغنية بالموارد بشكل عام، وهو الواقع الموسوم أساسا بنجاح النخب الفاعلة في احتواء مطالب الإصلاح والتغيير من خلال أساليب الإنفاق التقليدية كدعم الأسعار وتقديم المنح والخدمات المجانية ورفع الأجور وتضخيم الأجهزة البيروقراطية والأمنية.

هوامش البحث:

[1] يستخدم روس مفهوم "الدولة الريعية" باعتباره أكثر تناسبا مع خصوصيات بلدان الشرق الأوسط محور اهتمامه الرئيسي، اذ تعتبر مصر والأردن دولتان فقيرتان من حيث الموارد، لكنهما دولتين ريعيتين بالنظر إلى المساعدات الأجنبية التي يحصل عليها البلدان، ولرسوم العبور في قناة السويس التي تحصل عليها مصر، ولهذا السبب يستخدم روس مفهوم الريع كبديل عن وفرة الموارد الطبيعية.

[2] Entelis J. P (1976) "Oil Wealth and the Prospects for Democratization in the Arabian Peninsula: the case of Saudi Arabia", in Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler (eds), Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications, New York: Praeger.

[3] Shabafrouz M.(2010), "Oil and the Eruption of the Algerian Civil War: A Context-sensitive Analysis of the Ambivalent Impact of Resource Abundance", *GIGA Research Programme*, No 11.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. شكوري س.م. (2012)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية.
2. عاشي ح. (25 افريل 2013)، ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، تم تصفح المقال يوم 2015/06/28 ، متوفر على الرابط :

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51632

3. ياسر ص. (2014)، أزمة الأنظمة الريعية: جذور وأسباب تفكك "النموذج الريعي" في العالم العربي، تم تصفح المقال يوم 2015/06/28، متوفر على الرابط :

http://www.tdiraq.com/?p=3613

ب. باللغة الأجنبية:

A. Books & Periodicals:

1. Carlos Bresser-Pereira L. (Jan-March 2008), The Dutch disease and its neutralization: a Ricardian approach, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 28, nº 1 (109), pp. 47-71.
2. Jensen N., Wantchekon L.(Sep. 2004), Resource Wealth and Political Regimes in Africa, Comparative Political Studies, Vol. 37, No.07, pp 816-841.
3. Lam R., Wantchekon L.(Nov. 2002), Political Dutch Disease, Memio, New York University.
4. Ross M.L.(Apr.2001), Does Oil Hinder Democracy ?, World Politics, Vol.53 , No.3, pp 325-361.
5. Ross M.L. (Apr 2004), Does Taxation Lead to Representation?, British Journal of Political Science, Vol.34, No.2, pp 229-249.
6. Ross M. L. (March 2009), Oil and Democracy revisited, Working paper, Los Angeles: UCLA.
7. Ross M. L.(2012), The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations, Princeton, Princeton University Press.
8. Smith B. (2014), Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust, OxCarre Working Papers 133, University of Oxford.

B. Reports :

1. Freedom House (2016), Freedom in the World 2016: Anxious Dictators, Wavering Democracies: Global Freedom under Pressure, Freedom House's annual report on political rights and civil liberties. Washington.

2. Reporters Without Borders (2016), 2016 World Press Freedom Index, Accessed Apr.28. 2016, available at: https://rsf.org/en/ranking

3. The Economist Intelligence Unit (2016), Democracy Index 2015 : Democracy in an age of anxiety, A report by The Economist Intelligence Unit. London.

4. World Bank (2015), Tax Revenue (% of GDP), Accessed Apr.28. 2016, available at: http://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

5. World Bank (2015), Total natural resources rents (% of GDP), Accessed Apr.28. 2016, available at: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS